

اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي

د. حيان سلمان (*)

أولاً: مقدمة البحث:

قيل فيه الكثير وكتب عنه القليل، ونسأل وبرأينا أن المشكلة في الأسئلة أكثر منها في الأجوبة، ما هو هذا الاقتصاد؟! وهل هو مفهوم أم مصطلح؟.

لأن المفهوم هو تعبير أو نسق أو مجموعة أفكار مختلف عليها ولم تتبلور بشكل واضح، أما المصطلح فهو تعبير متكامل وواضح متفق عليه، أي محدد بشكل دقيق وواضح، وبالتالي فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم ومدخلها. ومن هنا تأتي صعوبة تحديد جوهر اقتصاد الظل، وسنحاول أن نناقش مفهومه - أنواعه - فوائده - أضراره - بنيته... إلخ، وكلما تعمقنا في الأسئلة تولدت أسئلة جديدة. فهل هو اقتصاد طبيعي أم اقتصاد حر؟! اقتصاد نقدي أم مقايضة اقتصاد موجه أم اقتصاد عرض وطلب؟! قديم أم حديث؟! ضار أم نافع؟! هل هو اقتصاد الجريمة وغسيل الأموال أم يختلف عنه؟! ما حدود التباين والتقاطع بينهما؟!.. إلخ.

ويزيد الإشكالية تعقيداً أنه اقتصاد متنوع الأشكال، لكنه يعمل وفق مبدأ واحد هو مبدأ (السرية) أو (اللاعنية). متعدد الغايات لكنه ذو نزعة اقتصادية، والاقتصادية تعني (رفض تعقد الظواهر وإرجاعها جميعاً إلى وجهها الاقتصادي وحده فقط) (1).

توجد به كافة أشكال العلاقات الاقتصادية من (بيع وشراء - دائنية ومديونية - ربح وخسارة - تعاملات نقدية ومقايضة - بيع بالأجل وفوري.. إلخ)، وتوجد فيه كل أنواع الفساد والجريمة والأخلاق والبساطة. بأغلبه يعتمد على مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة).

يتضمن أكثر أشكال التبادل قدماً (المقايضة) وأكثرها حداثة (التجارة الإلكترونية)، ومن أبسط السلع (قوة العمل) إلى أكثرها تعقيداً (مخدرات وأسلحة)، إنه مجال خصب للغنى الفاحش والفقر

(*) باحث اقتصادي - عضو مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية - مدرس في جامعة تشرين، كلية الاقتصاد والتجارة.

(1) د. عادل عبد المهدي، د. حسين الهمودي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1980، ص71.

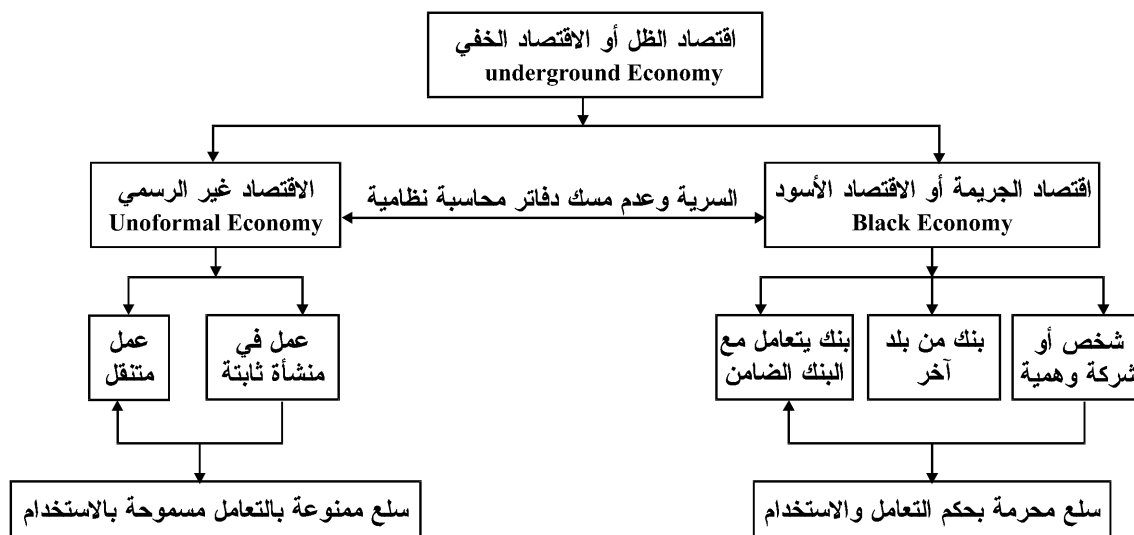
المدقع، يضم شرائح متعددة سواء من حيث (العمر - الوضع الاجتماعي - الحالة التعليمية.. إلخ) يتواجد في كل الأنظمة (اشتراكية) أم (رأسمالية) أو ما بينهما، يعمل بمبدأ (أكبر ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة).

ثانياً: التعريف العام لمفهوم اقتصاد الظل:

لا يوجد تعريف دقيق ومحدد له، ورغم تنوعه من حيث (الهدف - الآلية - الإجراءات... إلخ). إلا أنه توجد عوامل مشتركة بين مكوناته، سنعتمدها أداة لتمييزه عن غيره من (قطاع عام أو خاص منظم أو مشترك.. إلخ) وهذه العوامل يمكن تحديدها بما يلي:

1 - إنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية، لا يعترف بالتشريعات الصادرة ولذلك يعتمد (السرية في عمله شراء وبيعاً وعملاً). أي بعيداً عن أعين الرقابة، ولا يمسك دفاتر نظامية.

2 - إنه يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة سواء كانت (رسوم أم ضرائب أم خطط أم تقديم بيانات.. إلخ) ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها. ونظراً لتنوع مجالات عمله يُطلق عليه أسماء متعددة حسب مجال العمل الذي يمارسه، فإذا كان متعاملاً بسلعة محرمة الاستخدام والتعامل (أسلحة - مخدرات - سرقة الآثار - المتاجرة بالبشر.. إلخ).. فإننا ندعوه (الاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة) Black Economy. أمّا إذا كان التعامل به ممنوعاً واستخدام السلعة مسموحاً مثل (السوق السوداء لبعض السلع - إنتاج بعض السلع بمعامل غير مرخصة - دكاكين وورش غير مسجلة - دروس خصوصية - أعمال الأجرة - عقود من الباطن غير موثقة.. إلخ) فإننا ندعو (الاقتصاد غير رسمي) Informal Economy.



ورغم الاختلاف الكبير بينهما من حيث الهدف والآلية والآثار المترتبة إلخ. إلا أن كل منهما يعتبر مستهلكاً للخدمات المقدمة من الدولة ولا يساهم في خزينة الدولة. وسنحاول أن نتناول كل منهما بنوع من التفصيل.

ثالثاً: اقتصاد الجريمة (غسيل الأموال):

ويقصد بهذا المفهوم كل عمل أو إجراء يهدف إلى تحويل أو إخفاء أو نقل أو تغيير طبيعة وملكية ونوعية وهوية الأموال المحصلة من أنشطة أو أعمال إجرامية وغير قانونية أو غير مشروعة بهدف التغطية أو التمويه على مصدرها ولكي تظهر في النهاية أنها من مصادر مشروعة وهذه الظاهرة مغرقة في القدم. لكن الدراسات القانونية لمعالجتها لم تظهر إلا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وابتدأت بالتركيز على ما تقوم به عصابات (المافيا) وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتمّ متابعة هذه الظاهرة من خلال شراء محلات تجارية ومشاريع اقتصادية بغض النظر عن الفارق بين (السعر الفعلي والسوقي). وبعد المتابعة تبين أن هذه الأعمال بمعظمها تعود لعائلة (كايوني) وبالمتابعة تبين أنها تمارس شراء وبيع المخدرات، ولضرورات العمل ثمّ شراء مصبغة لغسيل القطع النقدية المعدنية المتحصلة من بيع هذه المخدرات بكميات قليلة بغية إزالة الآثار الموجودة عليها، لذلك أطلق عليها اسم (غسيل الأموال)، لكن وكعادة الغرب الذي يسخر كل شيء لمصالحه المستقبلية ويخترع المصطلحات ويستخدمها بالكيفية التي يريدتها. ومنها هذا المصطلح، والدليل على ذلك: أنه بعد الحرب العالمية الثانية وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي. حيث أن 5/4 من الذهب العالمي كان موجوداً في مصارف أمريكا، وقد تبين للإدارة الأمريكية أن الجيش الألماني قد قام بسرقة كميات كبيرة من الذهب العالمي لعشرة مصارف مركزية أوروبية ومنها (فرنسا - النمسا - يوغسلافيا - بليجكا - بولندا... إلخ) وقدرت في ذلك الوقت أكثر من 10/ مليار دولار، إضافة إلى ما تمّ نهبه من قطع فنية ومجوهرات ثمينة واحتياطات نقدية⁽²⁾. وأودعت هذه الأموال في مصارف سويسرية، وتمّ متابعة هذا الموضوع بتشكيل لجنة أمريكية تدعى (الموطن الآمن)، ولكن السويسريون احتجّوا بأن تعاونهم مع قادة النظام الفاشي والإيطالي والنازي الألماني كان تعاملًا تجاريًا، وبأنه (بالحرب متاح كل شيء) ونظرًا لخوف أمريكا من توجه سويسرا نحو الكتلة الشرقية بقيادة /ستالين/ وحاجة فرنسا وبريطانيا إلى الأموال لتنفيذ مشروع مارشال، ثمّ الإنفاق ضمناً على تجاهل هذه القضية، وبعد تشكل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في مدينة (بريتون وودز) تمّ الاتفاق رسمياً على (أنه من الصعوبة تحديد الأموال المشروعة وغير المشروعة في الحرب)، وبدأ التعامل مع هذه الظاهرة كغيرها تستخدم عندما يريدون وكمثال

(2) أحمد بن محمد العمري، جريمة غسل الأموال، الرياض - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى، عام 2000، صفحة 7 - 8.

على ذلك (توجيه الاتهام لكثير من الدول بغسيل الأموال ومنها سورية)، علماً أن مبالغ هذه الأموال لا يمكن أن تستوعبها إلا مصارف دول متطورة فلقد ورد في نشرة الأمم اعتمدت لعام 1998⁽³⁾:

(أن الخبراء يرون أن الإتجار غير المشروع في المخدرات يدر سنوياً ما يبلغ من 400 مليار دولار أي ما يقارب عشرة أضعاف القيمة الإجمالية لمبالغ المساعدات التنموية) وقدرها البنك الدولي بحدود (2% - 5%) من إجمالي الناتج العالمي وساعد في انتشار هذه الأعمال وجود المصارف المتخصصة أو مراكز (الأوفشور) أي الجناح الضريبية، حيث يوجد في العالم أكثر من 1500/ مصرف متخصص بذلك⁽⁴⁾.

وتؤكد الدراسات أن حجم الأموال الناجمة عن /غسيل الأموال/ سنوياً يتجاوز ما يتم استثماره في صناعة (النسيج والسيارات)، وأنه لو تمّ (استخدام 20% من هذه الأموال فإنها تكفي لمعالجة الجهل والأمية في العالم وأن 40% تكفي لمعالجة الجوع الناتج عن الجفاف والتصحر وأن 60% تكفي لمعالجة الفقر في 27 دولة إفريقية من أكثر دول العالم فقراً⁽⁵⁾، وتتم عملية غسل الأموال بثلاث مراحل هي: (1 - الإيداع والتوظيف. 2 - التجميع والتغطية. 3 - الدمج).

أمّا في سورية فقد صدر القانون رقم /59/ تاريخ 2003/3/19، محددًا نوع الأموال المغسولة سواء كانت /عينية - شخصية - عامة - خاصة - مادية - منقولة.. إلخ).

وحدد في الفقرة ج من المادة الأولى مصادرها، سواء كانت (مخدرات - الأعمال التي تقوم بها جمعيات الأشرار - جرائم الإرهاب - تهريب الأسلحة - نقل المهاجرين بصورة غير شرعية - عمليات الدعارة المنظمة - الاتجار بالأعضاء البشرية والمواد الجرثومية - سرقة واختلاس الأموال العامة - تزوير العملة - سرقة الآثار)، وتشكلت هيئة لمكافحة غسل الأموال لها صفة الإيداع والمحاكم المختصة هي سلطة البث بهذا الموضوع. وحددت العقوبات المترتبة على ذلك، مع أنه يجوز للهيئة (كما ورد في المادة /9/) أن تقترح للسيد وزير الاقتصاد تشكيل وحدة تسمى وحدة جمع (المعلومات المالية) مهمتها متابعة الجرائم المتعلقة بغسيل الأموال. وحدد في المادة /12/ بأنه يعاقب بالسجن من ثلاث سنوات إلى ست سنوات وبغرامة لا تقل عن مليون ليرة سورية كل من قام أو تدخل أو اشترك بعملية غسل الأموال. سواء كان شريكاً أم متدخلًا أو محرضاً.

وجاء القانون منسجماً ومكماً للاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص وخاصة: (الاتفاقية العالمية لمكافحة المخدرات عام 1961 - اتفاقية الأفيون الدولية 1988 - اتفاقية الأمم المتحدة وأطلق عليها اسم FATF وتوصياتها الأربعين - قوانين الدول الأوروبية والعربية وغيرها.. إلخ).

(3) نشرة الأمم المتحدة لعام 1998، صفحة 28 - 32.

(4) مجلة البنك والمستثمر عدد 48، حزيران 2003، صفحة 7.

(5) نشرة عن الإنترنت بعنوان /البطالة على علاقة وثيقة بالمخدرات/.

إن التشديد في مكافحة غسيل الأموال رافقه إجراءات عملية على الصعيد الاقتصادي، ويتأكد من أغلب الجهات الدولية أن سورية ليست بلداً منتجاً أو مستهلكاً للمخدرات بسبب (الأعراف الاجتماعية والعقوبات القانونية) وهذا ينطبق على تجارة الأسلحة والمتاجرة بالأعضاء البشرية وغيرها، لكن يمكن أن نشير إلى بعض مظاهر اقتصاد الظل من خلال (الفساد - تهريب الأموال - استغلال الموقع الوظيفي.. إلخ)، ونؤكد هذا انطلاقاً من عدة ظواهر تسيء للبلد ولبرنامج الإصلاح والتحديث وللشفافية التي ركز عليها السيد الرئيس وللتسهيلات المتخذة من قبل الإدارة الاقتصادية والمالية في سورية بتشجيع الاستثمار ومكافحة التهرب الضريبي وتهريب الأموال والسلع.

ورغم ذلك لا تزال الآثار الضارة المترتبة على اقتصادنا واضحة، فعلى سبيل المثال:

1 - من خلال مقارنة الناتج الإجمالي السوري بحدود /20/ مليار دولار مع الناتج المحلي الإجمالي في لبنان /18/ مليار دولار، إلا أن الضرائب في سورية كانت 1.7 مليار دولار وبلغت في لبنان 3.8 مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من 200%⁽⁶⁾، وإذا كان القطاع العام لا يمكن له أن يتهرب من الضرائب فهذا دليل على حجم التهرب الضريبي الكبير للقطاع الخاص.

2 - بلغت الصادرات والمستوردات السورية لعام 2002 قيمة (13545) مليون دولار، وبلغت في لبنان مقدار (7266) مليون دولار⁽⁷⁾، ورغم كون العلاقة مع الخارج في سورية تعادل ضعف التبادل التجاري اللبناني تقريباً، إلا أن التحصيلات الجمركية في سورية كانت /0.5/ مليار دولار وفي لبنان (1,1)⁽⁸⁾ مليار دولار أي أكثر من الضعف.

3 - بلغت صادرات القطاع الخاص لعام 2003 مقدار /55/ مليار ل.س بينما كانت مستورداته /181/ مليار ل.س، أي ما يعادل نسبة التغطية بلغت 30%.

من خلال ما سبق نستنتج حجم التهرب الضريبي وتهريب الأموال سواء على (المستوردات أم الصادرات)، كذلك كيف استطاع القطاع الخاص تأمين تغطية لمستورداته من القطع الأجنبي علماً أن الفارق بين الاستيراد والتصدير بحدود 70% كما أن بعض الفعاليات تميل إلى تقليل حجم الصادرات لكي لا تسد ما يترتب عليها لخزينة الدولة.

وهذا يجعلنا نشك بالأرقام إذ ليس من المعقول أن تكون سورية في المرتبة رقم /13/ من أصل /17/ دولة عربية⁽⁹⁾ حسب مؤشر التنافسية، والدرجة /75/ من /88/ دولة من حيث الأداء الصناعي والمرتبة /69/ من /88/ حسب مؤشر حصة الفرد من الصادرات الصناعية⁽¹⁰⁾.

(6) مجلة الاقتصادية، عدد 163، تاريخ 2004/9/19، صفحة 14 - 15 - 16.

(7) كتاب تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2005 - القاهرة نيسان 2005، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، ص 436.

(8) المرجع رقم /6/.

(9) تقرير التنافسية العربية: المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

4 - حسب تقرير التنمية لعام 2005 الصادر عن البنك الدولي وهيئة الشفافية الدولية، والذي قام بدراسة /146/ دولة منها /18/ دولة عربياً، وأعطى درجات من (0 - 10)، فكان ترتيب سورية بالمرتبة /18/8 عربياً، وبالمرتبة 146/71 عالمياً. وكان مؤشر إدراك الفساد لعام 2004 هو 3.4 من 10 أي أنه تقريباً يزيد عن 30%⁽¹¹⁾.

وهكذا يتبين لنا حجم اقتصاد الظل. والآثار السلبية الكبيرة الواقعة على الاقتصاد الوطني وخاصة في ظل أن الموازنات السنوية تزداد عاماً بعد عام. ولا بدّ من إيرادات لها وخاصة (الضرائب والرسوم). وعندما يتم تحصيل الضرائب من كافة القطاعات يخف العبء الضريبي على العاملين في الدولة. ولاسيما أن القطاع الخاص يتشكل أكثر من 60% من الناتج الإجمالي، بينما كانت التحصيلات الضريبية كما يلي:

(بلغت التحصيلات من الضرائب والرسوم لعام 2003 مقدار /204/ مليار ل.س سدد منها القطاع الخاص /28/ مليار أي بنسبة 11.7%، وفي عام 2004 بلغت /237/ مليار ل.س سدد منها القطاع الخاص /33/ مليار ل.س أي بنسبة 13.9%، وفي عام 2005 ولتاريخ 2005/10/31 بلغت /223/ مليار ل.س سدد منها الخاص 51.5 مليار بنسبة 23.1%⁽¹²⁾.

فهل يمكن لمن يشارك في الناتج الإجمالي بنسبة تزيد عن 60%، أن يكون حصته من الضرائب والرسوم بشكل متوسط أقل من 20%.

رابعاً: الاقتصاد غير الرسمي:

إنه يختلف عن الاقتصاد الإجرامي تقريباً في كل شيء. إلا أنه يشترك معه في (اللاعنية - عدم مسك دفاتر نظامية - التهرب من الاستحقاقات المترتبة عليه.. إلخ)، ولذلك سنركز عليه لأنه إذا لم يعط الأهمية من قبل الدولة فيمكن في لحظة ما أن يتحول إلى اقتصاد إجرامي، لأنه يعمل وفق مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة). وهذا الاقتصاد قديم إلا أنه تم الاعتراف عملياً به من قبل منظمة العمل الدولية عام 1972، وقد لفت النظر من خلال نسبته العالية في إفريقيا. حيث يشكل في الدول الإفريقية وجنوب الصحراء أكثر من 60% من حجم الاقتصاد الكلي⁽¹³⁾، وفي آسيا بنسبة تتراوح بين 40% - 60% من عدد العاملين في الاقتصاد الرسمي، وفي المكسيك بحدود 50% وفي الدول الأوروبية فيختلف من

(10) المرجع رقم /9/.

(11) المرجع رقم /7/ صفحة 241.

(12) جريدة تشرين. دمشق، عدد 9299 تا 2005/7/11، صفحة 14.

(13) عبد القادر نبال وآخرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية - القطاع غير المنظم في سورية عام 2002.

دولة إلى أخرى. ففي إيطاليا بحدود 20 - 26%، وفي إسبانيا بين 10 - 23% وفي فنلندا وهي أقل الدول بين 2 - 4%. أما في سورية يتراوح بين 35 - 40%⁽¹⁴⁾.

وتوجد خصائص مشتركة لهذا الاقتصاد في كل دول العالم نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

(من السهولة العمل فيه فلا يحتاج إلى إجراءات ومعاملات - إن الإدارة والملكية كثيراً ما تكون محصورة بصاحب العمل - أكثر مدخلاته مواد أولية محلية - يعتمد النمط العائلي في عمله - يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل بدلاً من رأس المال - تتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة - مهارات العاملين به يتم اكتسابها بالخبرة وممارسة العمل - متنوع في طبيعة عمله لذلك يصعب تصنيفه من (تجار البالة - عمال تبيع قوة عملها - مكاتب صرافة..إلخ).

إن الفجوة بينه وبين القطاع الرسمي ناتجة عن القوانين والأنظمة النافذة والتشريعات وهذا ما أشارت إليه المدرسة (القانونية) التي ظهرت في منتصف ثمانينات القرن الماضي، واعتبرت أن جوهر التفريق بين القطاعين يكمن في:

- أ - التنظيم (regulation) بما في ذلك شروط العمل والعلاقة مع النقابات.
- ب - القانونية (Legality) أي علاقة المشروع بالدولة من خلال سياسة الأجور أو العطل الرسمية أو اعتماد النظم المحاسبية.. إلخ.

خامساً: خصائص الاقتصاد غير الرسمي في سورية:

من خلال متابعتنا لهذا الاقتصاد في سورية وجدنا أن قسم منه يرتبط بمنشآت ثابتة ومحددة جغرافياً مثل (مراكز الصرافة، ملاهي ليلية، ورش ميكانيك، حلاقين، دكاكين، بعض الورش الصغيرة.. إلخ)، والبعض الآخر غير مرتبط بمكان جغرافي محدد وغير مسجلة رسمياً مثل (عمال الأجرة، الباعة المتجولون، خدام البيوت، مدرسون خصوصيون، متعهدي الأعمال وضامني المواسم الزراعية.. إلخ)، ورغم هذا التنوع إلا أنه يوجد بعض الخصائص المشتركة بين النوعين ومنها:

- 1 - أغلب هذه الأعمال تتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية.
- 2 - أغلبها يعتمد على الشكل العائلي أو عدد قليل من العمال.
- 3 - غالباً ما يكون صاحب العمل هو المدير حيث لا يوجد (فصل بين الإدارة والملكية).
- 4 - لا يوجد أي التزام تجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم ولكن بنفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية الموجودة.
- 5 - يستخدم تكنولوجيا غير متطورة وبالتالي يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمال بدلاً من رأس المال.

(14) د. حيان أحمد سلمان - مجلة الاقتصاد والنقل عدد 7/ تاريخ تموز 2006 - الاقتصاد الخفي مازال خارج الخطة والتغطية، صفحة 64 - 65.

6 - أغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية لكن بدون رقابة، وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي.
7 - أغلب هذه المشاريع تتصف بصغرها ويتم استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع وينتشر في مناطق المخالفات بشكل كبير.

8 - يتفاوت دخل العاملين فيه فمنهم من يسعى لتأمين متطلبات الحياة له ولعائلته ومنهم من يتجه نحو الثراء السريع وهنا (يخشى من تحوله إلى اقتصاد إجرامي). ويخضع هذا القطاع إلى تراتبية معينة يحددها (العرف الاجتماعي أو ملكية رأس المال).

9 - إننا لم ندخل في نشاطات هذا القطاع (العمل المنزلي الموجه للاكتفاء الذاتي - الجمعيات الخيرية - المؤسسات الدينية - المؤسسات غير الربحية.. إلخ) رغم أهميتها، وذلك كي تبقى دراستنا منسجمة مع رؤية منظمة العمل الدولية وتوصيفها لهذا القطاع.

من خلال أنه يشمل (الوحدات الإنتاجية للسلع والخدمات الهادفة لتوليد الدخل وتحقيق الأرباح - وحدات الإنتاج المنزلة التي توجه إنتاجها نحو السوق - أغلب منشأته لا تخضع للضمانة والحماية القانونية وغير مسجلة لدى الدولة) أحياناً نستخدم كلمة (غير منظم) وهنا تعني علاقة العاملين فيه بالدولة اقتصادياً وليس علاقتهم بوحدتهم الإنتاجية.

لذلك كثير من الدولة حدّدت جوهر القطاع غير المنظم من خلال عدد العاملين فيه، مثل تونس حدّدت بالمشاريع التي يعمل بها أقل من /6/ عمال أملا الأردن واليمن فحدّدتها بأقل من /4/ عمال في المنشأة⁽¹⁵⁾.

10 - يتميز القطاع غير الرسمي (الغير منظم) في سورية، بأنه يكمل القطاع النظامي الرسمي مثل (شركات النقل خارج مركز المحافظة - العقود من الباطن.. إلخ) وبالتالي فإنه يضم من مختلف الشرائح الاجتماعية من (الأميين وحتى شهادة الدكتوراه)، ومن (الحريقة والسويقة في دمشق وباب الفرج في حلب والشيخ ضاهر في اللاذقية.. إلى أقصى قرية من الريف السوري).

سادساً: مقارنة عملية للاقتصاد غير الرسمي في سورية:

لا توجد معلومات دقيقة وموثقة عن العاملين بهذا القطاع، وقد تمّ الاهتمام به في منتصف تسعينات القرن الماضي وتحديداً 1995 - 1996 وكان المقصود به حسب المكتب المركزي للإحصاء بأنه: (القطاع الذي تعود ملكيته لأفراد أو جهات خاصة سواء كان يمارس نشاطه ضمن منشأة أو خارجها لكنه لا يمسك دفاتر محاسبية نظامية)، وآخر مسح تمّ لهذا القطاع عام 2002، وقد قدرّت بعض الدراسات أن مساهمة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي لعام 1987 بلغت 20%، إلا أنها تضاعفت بعد صدور المرسوم رقم /10/ لعام 1991 ووصلت إلى حدود 40% بسبب الانفتاح

(15) المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2004، الدراسة البحثية حول القطاع غير المنظم، المفهوم والمنهجية وأدوات القياس، كانون الأول 2004، ص9.

الاقتصادي مع الإشارة إلى أن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي يضم بعض العمال الذين يعملوا في القطاع الرسمي (لتحسين مستويات دخلهم)، وسنقوم بدراسة هذا القطاع من أهم الجوانب الاقتصادية ومنها:

أ - العدد الإجمالي للعاملين به: بلغ عدد العاملين بهذا القطاع لعام 1999 /1754987/ عامل تشكل من إجمالي قوة العمل السورية 43% وبلغ عدد النساء من إجمالي العاملين فيه نسبة 19% والذكور 81%⁽¹⁶⁾.

أما عدد العاملين لعام 2002 فقد بلغ /1131810/ عامل شكلت من نسبة القوة العاملة⁽¹⁷⁾ مقدار /23.47%/، وبلغت نسبة الذكور في هذا القطاع 90.95% والإناث 9.05% وهنا نلاحظ مايلي:
(انخفاض عدد العاملين في هذا القطاع عام 2002 بمقدار /641168/ عامل، أي بنسبة 64.5% وانخفضت نسبة الإناث وزادت نسبة الذكور)، وبرأينا أن السبب هو:

1 - التأثير الإيجابي الذي تركته القوانين الاقتصادية من حيث تسهيل الإجراءات اللازمة لتسجيل شركات القطاع الخاص، وكذلك تخفيض المعدلات الضريبية بحيث ازدادت أعداد المكلفين وانخفض معدل الضريبة إلى حد ما ولم يعد من مبررات للتهرب الضريبي.

2 - مشاريع مكافحة البطالة وما تركته من آثار إيجابية على العمل الاقتصادي من حيث مزاوله العمل.

3 - هجرة اليد العاملة إلى دول الجوار بسبب تفاوت الرواتب والأجور بين سورية وهذه الدول، ولاسيما أن أغلب العاملين في هذا القطاع هم من فئة التعليم الابتدائي وما دون. حيث توزعت نسبهم وفق درجات التحصيل العلمي كما يلي لعام 2002.
(ابتدائية فما دون 83.47% - إعدادية ومدارس مهنية 11.37% - ثانوية 3.78% - معاهد متوسطة 1% - جامعة فأكثر 0.38%).

4 - يبدو الإهمال التعليمي واضح على العاملين في هذا القطاع من خلال النسب السابقة وكذلك من خلال مقارنته مع القطاعات الأخرى، حيث كان التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الحالة التعليمية كما يلي:

جدول: التوزيع النسبي للمنشغلين (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية⁽¹⁸⁾.

القطاع/الشهادة	ابتدائية فما دون	إعدادية ومدارس مهنية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعة فأكثر	المجموع العام
حكومي	10.8%	29.4%	49.6%	81.4%	63.7%	24.2%
خاص منظم	59.7%	49%	38.4%	15.2%	34.6%	52.1%
خاص غير	29.3%	21.4%	11.7%	3.4%	1.4%	23.5%

(16) عبد القادر نبال وآخرون، جمعية العلوم الاقتصادية - دمشق - 2000 - 2001، القطاع غير المنظم في سورية جدول 1/1.

(17) رئاسة مجلس الوزراء - المكتب المركزي للإحصاء في سورية، المجموعة الإحصائية لعام 2003، صفحة 88.

(18) المرجع السابق، ص 86 - 87.

						منظم
%0.2	%0.3	-	%0.3	%0.2	%0.2	تعاوني مشترك
%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع

يبدو من الجدول السابق أن نسبة (جامعة فأكثر ومن باب المقارنة) بلغت في القطاع الحكومي 63.7% من إجمالي العاملين لنفس الشهادة ومن القطاع الخاص المنظم 34.6% أما في القطاع الخاص غير المنظم فهي (1.4%).

ب - من خلال تحليل بنية هذا القطاع من خلال طبيعة العمل، فإننا نجد أن أكثر العاملين فيه من فئة (يعمل بأجر) ثم يعمل لحسابه أي يقوم بأعمال بسيطة مطلوبة منه مثل (حلاق - دكان - سائق تكسي.. إلخ) وقد توزعت النسب كما يلي:

(صاحب عمل عدد/79739/ عامل نسبة 7% - يعمل لحسابه عدد/443735/ نسبة 39.2% - يعمل بأجر /448353/ نسبة 39.6% - يعمل بدون أجر لدى زويه /158784/ بنسبة 14% - يعمل بدون أجر لدى الغير /1199/ بنسبة 0.2%).

وهنا نلاحظ ما يلي:

1 - أن كل هؤلاء لا يسددون ضرائب أو رسوم للدولة، وبالتالي يعتبر إجحافاً وظلماً لخزينة الدولة وستقل نسبة الضرائب بشكل عام وتزداد على العاملين في القطاع الرسمي.

2 - أن أغلب هؤلاء العاملين لا يتمتعوا بأي ضمانات اجتماعية أو اقتصادية مما يحولهم إلى أناس مهمشين بكل معنى الكلمة، ولاسيما أن أغلبهم يعمل في مجالات خطيرة مثل أعمال البناء والتشييد وأعمال النقل والزراعة، ولقد كان توزع العاملين به حسب طبيعة العمل لعام 2002 كما يلي: (زراعة وصيد نسبة 28.3% - صناعة 2.9% - بناء وتشبيد 42.4% - تجارة وفنادق ومطاعم 7.8% - نقل ومواصلات 15.4% - مال وتأمين وعقارات 0.2%).

3 - بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع في (نشاط البناء والتشييد) نسبة 42.4% من إجمالي العاملين فيه بينما في القطاع الحكومي (7.1%) وفي القطاع المنظم الخاص (2.8%)، وهذا بسبب كثرة المخالفات السكنية، ومحاولة أكثر المقاولين من الباطن عدم تسجيل العمال عندهم هرباً من دفع التأمينات. وبرأينا أن هذه الظاهرة يجب معالجتها لما تتركه من آثار سلبية على المواطن والمجتمع.

4 - إن وضع العاملين في هذا القطاع يشكل (جيش العاطلين عن العمل)، وبالتالي يكونوا عرضة لكل أنواع الضغوط التي تمارس عليهم من قبل (أرباب العمل) ولاسيما أنه لا يوجد قانون لتسلسل رواتبهم وأجورهم، وإنما حسب (طبيعة العمل والعرض والطلب - حسب العرف والعادة.. إلخ).

إضافة إلى أنه لا يوجد من يمثلهم ويدافع عن حقوقهم ولذلك كانت أعلى نسبة من العاملين بالقطاع غير الرسمي تتقاضى أجراً أقل من 4000 ل.س كما في الجدول التالي لعام 2002⁽¹⁹⁾.

المجموع	أقل من 4000	من 4001 إلى 5000	من 5001 إلى 6000	من 6001 إلى 7000	من 7001 إلى 8000	من 8001 إلى 9000	أكثر من 9000	القطاع/فئات الرواتب
100	12.7	18.1	18.4	20.5	15.4	8.2	6.7	قطاع عام
100	30.7	26.8	14.2	9.3	8.5	3.2	7.3	قطاع منظم
100	31.8	22.8	18.5	10.2	7.9	3	5.8	قطاع غير منظم
100	10.2	9.1	11.7	17.5	29.2	11	11.3	أخرى
100	21.6%	21.6%	17.2%	15.2%	11.9%	5.8%	6.7%	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ:

1 - أن أعلى نسبة من فئة العمال الذين يتقاضون أقل من 4000 ل.س هي في القطاع غير المنظم وبنفس الوقت أقل نسبة تتقاضى أكثر من 9000 ل.س هي في نفس القطاع، وكذلك لفئة الرواتب من 8000 - 9000. أي بشكل عام أن أغلب العاملين في هذا القطاع يتقاضون رواتب متدنية إذا ما قورنوا بالقطاعات الأخرى.

2 - يجب إعطاء هذا القطاع كل الأهمية وخاصة في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي واعتماد التخطيط التأسيري، وبأن يكون موضع اهتمام الإدارة الاقتصادية ولاسيما أنه شكل في عام 2002 من إجمالي عدد المشتغلين نسبة (23.47%) بينما شكل القطاع العام نسبة 24.2% والخاص المنظم نسبة 52%، والقطاعات الأخرى نسبة 0.33%، أي أن حوالي 1/4 المشتغلين في سورية يعملون بهذا القطاع.

3 - إن أغلب العاملين في هذا القطاع يتواجدوا في المناطق الأكثر فقراً في سورية والأكثر بطالة ونسبة الفقراء في هذا القطاع من إجمالي فقرا سورية 48%⁽²⁰⁾.

4 - أن عدد العاملين في هذا القطاع يتناسب طردياً مع معدلات البطالة. وعند مراجعتنا للمكتب المركزي للإحصاء تبين لنا أن عدد العاملين بهذا القطاع سيبلغ نسبة 59% إلى إجمالي العاملين في القطاع المنظم لعام 2005.

لذلك ندعو إلى اعتماد سياسة اقتصادية تتعامل مع هذا القطاع بشكل شفاف وتسعى نحو إدخاله في الاهتمام الاقتصادي الرسمي، وخاصة أن أغلب العاملين في هذا القطاع هم من فئة الشباب، وأن

(19) المرجع السابق، صفحة 92.

(20) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية - عام 2005، صفحة 7.

عدد العمال من فئة العمر بين 10 - 14 سنة، كانت في عام 1999 بحدود 4%(21) وتشكل هذه النسبة مقدار 59% من إجمالي العاملين في كل القطاعات لهذه الفئة العمرية وأغلبهم يعمل على الأرصفة والطرقات.. وأحياناً بأعمال محرمة اجتماعياً.

(21) المرجع رقم /15/ صفحة 9.

سابعاً: أسباب اقتصاد الظل في سورية:

لا يمكن مقارنة (الاقتصاد الإجرامي) بـ (الاقتصاد الغير رسمي) فالاقتصاد الإجرامي هو اقتصاد مدمر للبنية الاقتصادية الوطنية، ويترك آثاره السيئة على كل جوانب الحياة لذلك هناك اتفاق دولي على محاربته ومن الاتفاقيات (اتفاقية الدولة عام 1969 والمعدلة ببروتوكول سنة 1973 لمحاربة المخدرات - الاتفاقية الدولية للاتجار غير المشروع في المخدرات عام 1988 - فريق العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال 1989 وأطلق عليها اسم FATF وتوصياتها الأربعين - قوانين الدول العربية لمكافحة غسيل الأموال - القانون السوري رقم /59/ تا 2003/2/19 لمكافحة غسيل الأموال.. إلخ).

إن من أهم أسباب انتشار هذا الاقتصاد هي تراجع دور الدولة والقوانين المختصة بمكافحة هذا الإجرام لذلك فإننا ندعو إلى زيادة قوة الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية. ويدخل ضمن هذا الاقتصاد الأموال المهربة من سورية والتي تشكل قسم كبير من الأموال السورية المهاجرة والتي تقدر بين 80 - 120 مليار دولار أي تعادل على الأقل 4 أضعاف الناتج القومي السوري. وكذلك التهرب من الضرائب وأعمال الفساد.. إلخ، أما ماهية وجوه وأسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي فإنها تختلف، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- 1 - ضعف معدل النمو الاقتصادي وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل حيث أنه يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي يعادل ثلاث أمثال معدل النمو السكاني على الأقل، أي أن لا يقل عن 7%.
- 2 - زيادة نسبة القادمين إلى سوق العمل، وخاصة بعد عودة كثير من العمال من الدول الأخرى بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية فيها، وسنوياً ينضم إلى سوق العمل بحدود/250/ألف طالب عمل، لكن لا يؤمن أكثر من /70/ ألف فرصة عمل، وبنفس الوقت تزداد قوة العمل أيضاً فقد كانت في عام 1999 بحدود /4095/ ألف عامل، وأصبحت عام 2005 بحدود /4753/ ألف عامل⁽²²⁾.
- 3 - إن أغلب العاملين في هذا القطاع يتهربوا من سداد الضرائب، ففي قطع الحسابات لعام 2005⁽²³⁾ كانت مساهمة القطاع الخاص في ضريبة المهن بحدود /14.5%/ بينما القطاع العام بحدود 82% علماً أن كثير من المهن قد ازدادت وتوسعت أفقياً وعمودياً، وهذه المشكلة ستزداد مستقبلاً إذا لم تعالج لأن الرسوم الجمركية ستخفف من جراء الإجراءات الداخلية والاتفاقيات الدولية.
- 4 - انخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدل الإعاقة بسبب البطالة وزيادة معدل النمو السكاني وكذلك ارتفاع معدلات التضخم التي تؤدي إلى انخفاض قيمة الدخل الحقيقي، وقد أكدت الدراسات أن الفرد يحتاج يومياً إلى /2400/ حريرة⁽²⁴⁾، وأن كلفة الحريرة هذه كانت في عام 1987 مقدار /16/ل.س

(22) رئاسة مجلس الوزراء - المكتب المركزي للإحصاء، نتائج قسم سوق العمل عام 2005، جدول 11.

(23) جريدة تشرين عدد 9705 تا 2006/11/1، صفحة 7.

(24) جريدة البعث عدد 12356 تاريخ 2004/1/29.

وارتفعت عام 1999 إلى /48ل.س وعام 2003 إلى /62ل.س فإذا اعتبرنا أن وسطي أفراد الأسرة /5/ أشخاص فإن تكلفة الحريات يومياً:
 $62 \times 5 = 310$ ل.س
وفي الشهر $310 \times 30 = 9300$ ل.س
وأن المواطن السوري ينفق 60% من راتبه على الغذاء و40% على السلع الأخرى، فيكون حاجة الأسرة شهرياً:

$$(100 \times 9300) \div 60 = 15500 \text{ ل.س.}$$

هذا بالحد الأدنى دون أن نأخذ الأمور الأخرى بعين الاعتبار وإذا حسبنا دخل الأسرة بشكل وسطي من خلال أن الرواتب والأجور بلغت /132/ مليار ل.س لعام 2004 وأن عدد الموظفين هو /1264846/ موظف، فإن حصة الموظف تعادل /11029/ ل.س وبالتالي تكون الفجوة:
 $11029 - 15500 = 4471$ ل.س

هذه صورة تقريبية لحاجة من هم على رأس عملهم لتسديد هذه الفجوة بين (الدخل والمصروف) والوضع أسوأ لمن هم عاطلين عن العمل؟!..

5 - التعقيدات الإدارية وضبابية التعليمات وسيطرة العلاقات الشخصية ولجوء الناس إلى (الأبواب الخلفية) في مجالات العمل الاقتصادي.. إلخ.

6 - ندرة السلع وانتشار السوق السوداء فيجب أن تتوفر الشفافية الاقتصادية والإجراءات المتبعة (وهذه أحد متطلبات اقتصاد السوق الاجتماعي)، وكمثال على ذلك أزمة الاسمنت عام 2005 - 2006 وارتفاع الأسعار المفاجئ وكذلك أزمة اللحوم سابقاً، بسبب الفجوة بين العرض والطلب، مع الإشارة إلى أنه كان بالإمكان حلها من خلال إما بزيادة استغلال الطاقة الإنتاجية أو الاستيراد بشكل نظامي، ولاسيما أن فجوة الاسمنت لا تتجاوز /2/ مليون طن سنوياً بين العرض والطلب.

7 - عدم مرونة وواقعية التشريعات الاقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين حجم اقتصاد غير الرسمي والقوائم (السلبية) فكلما زادت حدود المنع للاستيراد والتصدير كلما ازداد هذا الاقتصاد إما من خلال زيادة الصادرات الوهمية أو الاستيراد بشكل غير نظامي (الساتلايت - موبايل.. سابقاً).

8 - حالة الركود الاقتصادي في المجتمع وخاصة في الريف، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة نحو المدينة وانتشار (المخالفات - بيوت الصفيح/في ظل عجز القطاعات الاقتصادية الأخرى عن استخدام وتشغيل هؤلاء القادمين، وخاصة للفئة العمرية بين (18 - 25) سنة، وكذلك رغبة هذا القطاع تشغيل صغار السن لضعف رواتبهم وأجورهم، وبالتالي فإنه يتشجع على زيادة التسرب من المدارس وخاصة أن المجتمع السوري مجتمع فتي وأن نسبة من هم دون سن /19/ سنة يبلغ نسبة 51.2% من عدد سكان سورية⁽²⁵⁾، وأكدت الدراسات أن معدل الخصوبة عند العاملين بهذا القطاع

(25) رئاسة مجلس الوزراء - المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام 2006، صفحة 65.

مرتفع جداً، وهذا يفسر زيادة عدد أفراد الأسرة الواحدة، مما يزيد من ضغط الحياة اليومية ويضطروا إلى البحث عن فرصة عمل في القطاع غير الرسمي.

9 - من أهم أسباب زيادة وانتشار (الاقتصاد غير الرسمي) هو التوجه نحو (الاعتماد على كثافة رأس المال) بدلاً من (كثافة اليد العاملة)، وعدم مواكبة القوة العاملة السورية للتطورات التكنولوجية واستيعابها، فقد بلغت أعداد المشتغلين حسب أقسام النشاط الاقتصادي لعام 2002⁽²⁶⁾ عدد /4821757/ عامل بينما بلغ عام 2005⁽²⁷⁾ عدد /4693494/ أي بفارق قدره /128263/ عامل. وبرأينا أن أسباب ذلك:

أ - تراجع القطاع الحكومي عن استيعاب اليد العاملة وعدم التوسع الأفقي وضغط الموازنة الاستثمارية في القطاع العام، فقد بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي لنهاية عام 2005⁽²⁸⁾ عدد /187669/ عامل وكان في عام 2002 عدد /183102/ عامل. أي أنه لم يتمكن من تشغيل أكثر من: 187669 - 183602 = 4067 عامل خلال ثلاث سنوات..

ب - إن القطاع الخاص الصناعي وظف في عام 2002 عدد /4246/، وفي عام 2005 عدد /5893/. وكما تبدو هذه الأرقام متواضعة إذا ما قورنت بحجم اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل سنوياً، وخاصة أننا لم نتوسع في الأرض الزراعية ولا القطاعات الأخرى بما يتناسب مع حجم القوى العاملة، لذلك فالفارق بين الرقمين سيتوجه إما إلى (الهجرة) أو (البطالة) أو (ممارسة العمل غير الرسمي).

ج - إن ميل القطاع الخاص نحو زيادة الأرباح على حساب القيمة المضافة، أي تقليل نسبة الرواتب والأجور يؤدي إلى (الاستغناء عن تعيين عمال جدد) فلقد زاد حجم الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية بين عامي 1998 و2002 بنسبة 29% وزادت إنتاجية العامل السوري في أهم المنتجات من /657/ ألف ل.س إلى /809/ ألف ل.س بينما بقيت الرواتب والأجور ثابتة بحدود 20% من القيمة المضافة⁽²⁹⁾.

وهذا أدى إلى تشكيل (جيش العاطلين عن العمل) بحيث أصبح قوة القاهرة ضد زيادة الرواتب والأجور أي (سعر قوة العمل)، وهذا ما نراه بشكل واضح أيضاً في القطاع الزراعي وغيره.

10 - إن زيادة عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بطبيعة وهيكلية الاقتصاد السوري، وهذا يحتاج إلى (ضخ كثير من الاستثمارات) في نسيج الاقتصاد السوري وخاصة (قطاع الإنتاج

(26) المرجع السابق، المجموعة الإحصائية لعام 2003، صفحة 91.

(27) المرجع السابق، المجموعة الإحصائية لعام 2003، صفحة 91.

(28) المرجع رقم /24/ صفحة 19..

(29) رئاسة مجلس الوزراء - المكتب المركزي للإحصاء - نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام 2002، حزيران 2004، صفحة ج.

المادي من زراعة وصناعة)، وأن تزداد الموازنة الاستثمارية على حساب الموازنة الجارية، بينما نجد أن الموازنة الجارية في موازنتي 2005 - 2006 أكبر من الموازنة الاستثمارية (ولاسيما أن الاستثمارات هي الحامل الحقيقي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية)، فلقد بلغت موازنة 2006 مبلغ 495/ مليار ل.س توزعت إلى جارية 300/ مليار نسبة 61% والاستثمارية 195/ مليار بنسبة 39% وهذا سيؤثر على نسب البطالة ويزيدها. وبالتالي تزداد اليد العاملة في القطاع غير الرسمي. وهذا ما يفسر أن خروج عامل واحد من سوق العمل يتنافس على هذه الفرصة/4/ عمال في بداية القرن الحالية⁽³⁰⁾.

ثامناً: طرق تقدير الاقتصاد غير النظامي:

- 1 - تتعدد الطرق التي يمكن استخدامها للوصول بشكل تقريبي إلى حجم هذا الاقتصاد، وأهم الطرق:
1 - طريقة التقدير المباشر: أي باعتماد أسلوب تقدير النشاطات التي يعمل بها، وتقدير دخول العاملين فيه في كل المجالات، ثم يحسب الدخل التقريبي لهذه القطاعات، ويجمع بعد ذلك جمعاً جبرياً وتراكيمياً، فنصل إلى تقدير حجمه، ومن أهم عيوب هذه الطريقة أنها تفتقر إلى الدقة ولكنها تستخدم في عدة دول مثل أمريكا.
- 2 - طريقة الإحصائيات السكانية وقوة العمل: من خلال استخدام باحثين متخصصين بحساب الإنتاجية فيتم حساب الفارق بين (قوة العمل، وعدد العاملين)، وبالتالي يتم حساب الإنتاج الإجمالي الفعلي عن طريق عدد العمال × إنتاجية العامل الواحد ويكون الإنتاج في اقتصاد الظل أي غير الرسمي يعادل (الفارق بين قوة العمل وعدد العاملين) × إنتاجية العامل.
إن هذه الطريقة تحتاج إلى معرفة دقيقة بتقدير إنتاجية العمل في كل قطاع، لكنها تعطي صورة تقريبية عن حجم هذا القطاع، ومن أهم الدول التي تستخدم هذه الطريقة /إيطاليا وبعض دول الاتحاد الأوروبي الأخرى/.
- 3 - اعتماد الدراسات القطاعية وأسئلة الاستقصاء. من خلال توزيع استثمارات تتضمن مجموعة أسئلة وتتناول البائعين والشارين، وبعد إملائها يتم المقارنة بين أجوبة كل منها. كأن نركز على جانب الإنفاق مثلاً لفئة معينة من الناس ونقارنها مع مصادر الدخل الرسمية وهكذا مع الفئات الأخرى، والفارق بين المداخل الرسمية والإنفاق الفعلية يعبر عن حجم الاقتصاد غير الرسمي.
إن هذه الطريقة تحتاج إلى جهد كبير وتخصص علمي دقيق في صياغة الأسئلة والاستنتاجات وتطبق هذه الطريقة في الدول الإسكندنافية وخاصة (السويد - النرويج).
- 4 - طريقة الناتج الإجمالي، وتطبق هذه الطريقة في مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مبدأ الانتقال من الجزئي إلى الكلي، من خلال اعتماد عدد من الأسر بشكل عشوائي،

(30) المرجع رقم/15/ صفحة 11.

ودراسة أوجه الإنفاق ومصادر الدخل مع التركيز على أوجه الإنفاق الترفيهي مثل (القصور - التحف - السيارات... إلخ).

وتؤخذ مجموعة من الأسر الأخرى في مستويات اجتماعية مختلفة وبنفس الطريقة بحسب دخلها ومصروفها وبعدها تحسب على مستوى الاقتصاد الكلي، ونفازن بين الدخل الإجمالي الرسمي مع الدخل المحسوب فالفرق بينهما هو (الاقتصاد غير الرسمي)، وهي شبيهة إلى حد ما بطريقة أسئلة الاستقصاء.

5 - طريقة تعتمد على مؤشرات جزئية، مثل معرفة الاستهلاك الحقيقي من الكهرباء، أو الماء، واعتماد مؤشر التشغيل النظامي، فمثلاً إذا كان حجم الكهرباء اللازم لإنتاج دخل قدره /20/ مليار دولار في سورية يحتاج إلى /20/ مليون كيلوفولت، فإذا كان الاستخدام من الكهرباء هو /30/ مليون كيلوفولت. فعندها نستطيع أن نقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي بعد استبعاد الهدر من الكهرباء (وهذه يمكن حصرها)، ونصل عندها إلى حساب قيمة هذا الاقتصاد.

تاسعاً: آثار ونتائج اقتصاد الظل:

عند دراسة آثار اقتصاد الظل فإنه يجب أن نميز بين الآثار المترتبة على (الاقتصاد الإجرامي) والآثار المترتبة على (الاقتصاد غير الرسمي) لأنهما كما يختلفان في الأساليب والإجراءات فإنهما يختلفان في النتائج، حيث لا توجد أي تسمية إيجابية للاقتصاد الإجرامي.

أولاً: آثار الاقتصاد الإجرامي: إن هذا الاقتصاد يؤثر على كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية وعلى مجموعة القيم الأخلاقية، ونذكر بعض هذه الأضرار ومنها:

أ - في المجال الاقتصادي: تتعدد أوجه الضرر ومنها (إن هروب وتهريب الأموال يؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية ويؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الدخل القومي - يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم نتيجة تعميم الإنتاج الاستهلاكي - ويؤدي إلى سوء توزيع الدخل القومي - يؤدي إلى آثار سلبية على آلية عمل سوق الأوراق المالية - ويؤثر سلباً على عنصر المنافسة والربح وأسعار الصرف - ويترتب على هذا الاقتصاد إجراءات تؤدي إلى عدم تقدير الكتلة النقدية اللازمة أو قياس معدلات الركود بشكل دقيق - ويفقد النظام الضريبي الغاية التي وجد من أجلها لأن الغبن الضريبي سيزداد على العاملين في الاقتصاد الرسمي.. إلخ).

ب - الآثار الاجتماعية: إن الاقتصاد الإجرامي وخاصة غسل الأموال يؤدي بشكل مباشرة إلى (اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزيادة التفاوت الاجتماعي التي يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات سياسية - يتم الابتعاد شيئاً فشيئاً عن العمل الإنتاجي وبالتالي تزداد البطالة وهي (آفة اجتماعية) - انتشار نوادي القمار والأعمال اللائقراطية وبالتالي حصول خلل في منظومة القيم الاجتماعية وزيادة معدلات الجريمة وازدياد أعداد المجرمين.. إلخ).

ج - على الصعيد السياسي: فإن آثار هذا الاقتصاد تتركز في (استغلال المجرمين للأموال المتوفرة عندهم في تنفيذ مشاريعهم السياسية والانتخابية - نتيجة لقدرتهم المالية وقد يصبحوا مؤثرين في صياغة وإقرار القرارات السياسية - إن زيادة قوتهم قد تؤدي إلى تراجع هيبة الدولة وبالتالي الإساءة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي).

ثانياً: آثار ونتائج الاقتصاد غير الرسمي: إن لهذا الاقتصاد بعض الفوائد ومنها:

(- إنه يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل - يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات - يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية - إن انخفاض تكلفة فرصة العمل في هذا القطاع قد تساهم في خلق فرص عمل كثير مولدة لفرص عمل أخرى، وبالتالي زيادة دخل الأفراد، وفي دراسة قام بها البنك الدولي في 69 بلد توصل إلى نتيجة مفادها أن زيادة بمقدار نقطة واحدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة قدرها 18% من معدل زيادة فرص العمل.. إلخ).

ومقابل هذه الآثار توجد آثار ضارة لهذا الاقتصاد ومنها:

1 - الآثار الاقتصادية: من أهم الآثار الاقتصادية السلبية لهذا القطاع هي:

آ - إن العاملين في هذا القطاع يستفيدوا من كل الخدمات المقدمة للقطاع المنظم من (مياه - كهرباء - تعليم - صحة.. إلخ)، ولا يساهموا نهائياً في الضرائب، وهذا يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على العاملين في القطاع النظامي وبالتالي قد تؤدي مجدداً إلى زيادة التهرب الضريبي.

ب - إن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى زيادة حجم الانفاق العام وبالتالي زيادة في الموازنات، وبالتالي سيؤدي إلى ضغوطات اقتصادية على العاملين في القطاع الرسمي، وكمثال على ذلك، أن الفاقد في الكهرباء قد تجاوز 30% وأغلبه يعود إلى سرقة الكهرباء. وقد أكد وزير الكهرباء أن سورية ليست من البلدان ذات الطاقة الأحفورية الكبيرة (نפט - غاز) وأن الاستثمارات بالكهرباء من مصادر مستوردة بنسبة تزيد 95%، وأن معدل نمو استهلاك الكهرباء يزيد عن 9% سنوياً وهي من أعلى النسب في العالم⁽³¹⁾، وهذا برأينا ينطبق على المياه والصحة.. إلخ.

ج - إن الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات اللازمة عند إعداد الخطط السنوية مثل (معدل البطالة - معدل التضخم - معدل الإعالة - الكتلة النقدية.. إلخ). ومن المعروف أنه بمقدار ما تكون المعلومات دقيقة بمقدار ما تكون القرارات صائبة وواقعية.

د - إن هذا الاقتصاد يؤثر سلباً في المجال الصناعي والتجاري، وذلك من خلال قدرته على تأمين السلع بأسعار أقل من أسعار السلع النظامية، نتيجة انخفاض تكلفتها سواء كانت (تكلفة المواد

(31) جريدة الثورة عدد 12616 تاريخ 2005/1/27، صفحة 6.

الأولية - تكلفة الأجور)، ونتيجة سوء نوعيتها وهذا ما يكرس شعار (السلعة الرديئة تطرد السلعة الجيدة من السوق).

هـ - إن انتشار هذا الاقتصاد يؤثر على استخدام الموارد المحلية، ويصبح استخدامها مشوهاً من خلال استهلاكها للاستخدام الشخصي أو الصناعي، وخاصة في ظل توفر السيولة النقدية - لأن هذا القطاع يطغى عليه استخدام النقود السائلة.

2 - الآثار الاجتماعية: إن أهم الآثار السلبية لهذا الاقتصاد في المجال الاجتماعي تتركز فيما يلي:
أ - إن أغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين والفئة الشابة، ويحصلون على أجور أعلى مما يماثله في القطاع الرسمي، ولذلك قد تكون هذه بمثابة إغراءات للعمل في هذا الاقتصاد وتترافق مع مشاكل اجتماعية كثيرة.

ب - إن الكثير من العاملين في الاقتصاد الخفي، وبحكم موقعهم المالي ترقوا في السلم الاجتماعي ورسخوا مفاهيم خاطئة في المجال السياسي والاجتماعي وحتى العلمي (شهادات الدكتوراه المزورة) ومثل ما يقال في الشارع (تملك ليرة تساوي ليرة) ومن أكثر الأمور المسيئة للتنمية هي ترسيخ المفاهيم الخاطئة.

ج - إن الوضع المادي لبعض العاملين في هذا القطاع يتطور مع الزمن، لأنهم يستفيدوا من كل خدمات الدولة ولا يسددوا أي التزام تجاه خزينتها، ولذلك قد يكون وبحكم موقعهم وعلاقتهم مع أصحاب القرار الإساءة بشكل مباشرة على أمور هامة مثل: (العلامة التجارية - تأمين سلع وخدمات لا يعكس سعر بيعها السعر الرسمي.. إلخ).

3 - الآثار التعليمية: إن هذا الاقتصاد يساهم في نقشي وانتشار الأمية من خلال أن أغلب العاملين فيه أميين أي تسربوا من المدارس سواء بعد الابتدائية أو الإعدادية ولاسيما أنهم حصلوا على دخول تتجاوز أعلى الشهادات، ورسخوا مفهوم أن الحصول على المال هو الغاية دون أي اعتبار للوسيلة، وينتقل هذا المفهوم إلى أولادهم وبالتالي يصبح عامل معيق للتحصيل العلمي.

عاشراً: اقتراحات وتوصيات:

إن معالجة أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية يجب أن يكون منطلق من أسباب ظهورها، ومنسجماً مع مكوناتها وعوامل ارتباط عناصرها الداخلية، وهذه الظاهرة (اقتصاد الظل) تشكل حدود 45% من الاقتصاد السوري، ومعالجة (الاقتصاد الإجرامي) تتطلب الحزم والقوانين المانعة لذلك، لأنه يسبب هدراً كبيراً للاقتصاد الوطني ومشاكله تتجاوز حدود الجانب الاقتصادي إلى الجوانب الأخرى. إن سورية تعتبر بلداً عابراً لبعض أوجه (الاقتصاد الإجرامي) مثل (المخدرات - الرقيق الأبيض.. إلخ) وليست مستهلكاً. وهذا ما أكدته أكثر الاتفاقيات الدولية، لكن التهمة الأخيرة الأمريكية حول غسيل

الأموال فقد تم بطلاتها ودحضها من خلال المؤسسات المصرفية السورية، وكان الهدف منها هو الإساءة إلى سورية، أي أنها تهمة ذات طابع سياسي وليس اقتصادي أي تمثل وجهة النظر الإسرائيلية الأمريكية.

وصدرت قوانين وتعليمات في سورية تمنع أي شكل من أشكال التعامل (بالأموال القذرة) وتطبق أشد العقوبات.

أما الاقتصاد غير الرسمي فإنه يتواجد جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ويكاد يكون مكملاً ومنافساً له ولذلك يدعى في بعض الأحيان (الاقتصاد الموازي) وهو لا يسد ما يترتب عليه من (ضرائب ورسوم) ويعتمد على (اللاعنية في العمل) ولا يمكّن دفاتر محاسبية تبين نفقاته وإيراداته.. إلخ، ومقاومة هذا الاقتصاد برأينا تتطلب معالجة تعتمد على (السبب والنتيجة) وليس بأسلوب (المنع والملاحقة)، ولذلك نقدم بعض الاقتراحات ومنها:

1 - التوجه نحو زيادة معدلات النمو، بحيث تساعد على توليد إمكانية توسيع القطاع المنظم وبالتالي يحل تدريجياً محل القطاع غير الرسمي، وهنا يمكن خلق وإيجاد مراكز تدريب في مناطق تواجد هذا الاقتصاد تقوم بتدريب أو تقديم المساعدات التي تتناسب مع العمل الممارس في هذه المنطقة مثال: (إيجاد مصارف زراعية في المنطقة الشرقية لإقراض المزارعين قروض بضمانة المواسم بدلاً من تأجير مواسمهم للتجار والسماسة أو الاعتماد على الشركات والمشاريع الصغيرة النظامية، من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وإعطاء القروض ومتابعتها وتحديد عمل الوحدات الإرشادية ومراكز التنمية الريفية.

2 - إن أغلب الأعمال في هذا القطاع تكون أعمال فردية وصغيرة ولكنها متنوعة، لذلك يمكن تأسيس جمعيات تعاونية لهم (باعة متجولون - تجار الشنتنة - ميكانيكيين... إلخ) تقدم المساعدة والاستشارات وتساعدهم في حل مشاكلهم. وبالتالي تدفعهم للعمل في الاقتصاد الرسمي.

3 - تسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال هذا القطاع إلى الجانب الرسمي ولاسيما الشركات العائلية والمنشآت المتواجدة في مناطق المخالفات والسكن العشوائي وتقليل الروتين مثل (التراخيص الإدارية - الإجراءات المالية والتجارية.. إلخ).

وكمثال على ذلك ما هو مبرر أن يقدم المواطن /17/ وثيقة للحصول على ترخيص إداري و/14/ وثيقة للحصول على ترخيص تجاري أو صحي⁽³²⁾.

4 - السعي نحو تنظيم السكن العشوائي الذي يخلو من كل مقومات الأمن والسلامة، ويعتبر من أكثر العوامل تشجيعاً لانتشار هذا الاقتصاد عن طريق (الحرف - الورش - المتاجرة... إلخ)، وتسوية المنشآت المخالفة الموجودة فعلاً أو إدخالها في الاقتصاد الرسمي.

(32) المرجع رقم /29/ صفحة 20.

5 - التوسع الأفقي والتكامل العمودي في (القطاع العام والخاص) وأفضل تسميتهما القطاع (الوطني الرسمي) من أجل زيادة إمكانية استيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل، وتأطير وتنظيم هذه اليد العاملة وتدريبها لزيادة إنتاجها وبالتالي زيادة الناتج الإجمالي.

6 - تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستوى الدخل وإعادة النظر في النسبة الكائنة بين مكونات القيمة المضافة الحالية (الرواتب والأجور 25 - 30% أرباح 65 - 70%) حيث أن الإنتاجية ترتفع بشكل دائم بينما الرواتب والأجور لا ترتفع بنفس المعدلات أو بشكل قريب منها، وتزداد معدلات التضخم فلقد زادت الأرقام القياسية لأسعار الجملة بين 2002 - 2005 بمقدار 113%⁽³³⁾، وهذه الزيادة في الأسعار تلتهم كل زيادة الرواتب والأجور، لذلك يجد حتى الموظفون الرسميون ضرورة العمل في مجالات أخرى بعيدة عن أعين الرقابة لكي يسدوا الفجوة بين الدخل والمصروف، وسيزداد حجم طالبي العمل سواء كان عمالاً فكرياً أم جسدياً وهنا نتفق مع ما قاله ماركس:

(ما الذي يبيعه العامل في السوق المسماة سوق العمل؟ إنه يبيع الشيء الوحيد الذي يملكه ملكية خاصة: (قوة عمله) وأن قيمة استعمال قوة العمل هي كما يقول ماركس (العمل)⁽³⁴⁾.

7 - إعداد الخريطة الاستثمارية (زراعياً - صناعياً - تجارياً) والتعامل الاقتصادي مع الموارد المتاحة ومحاولة استثمار كل مواردنا المحلية عن طريق تصنيعها وتعظيم القيمة المضافة ولاسيما أننا نملك كل مقومات الانطلاقة في ذلك.

فإنتاجنا لعام 2005 كان (4669 ألف طن قمح - 768 ألف طن شعير - 200 ألف طن ذرة - 154 ألف طن عدس - 1022 ألف طن قطن - 1096 طن شوندر سكري - 29 ألف طن تبغ - 612 ألف طن زيتون .. إلخ) ولدينا (1083 ألف رأس بقر، و19651 ألف رأس غنم، و1295 ألف رأس ماعز، .. إلخ) وكل هذه الثروات يمكن استغلالها من خلال إيجاد صيغة للتكامل الزراعي الصناعي وإعطاء القروض والتسهيلات وبالتالي تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي.

8 - كل هذه الإجراءات تتطلب أن تتحول الدولة من جهة وصائية إلى جهة تنموية من خلال تكثيف الجهود لتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يعني (أكبر فعالية اقتصادية ممكنة وأكبر عدالة اجتماعية) وبأن تتحمل كل الفعاليات الأخرى مسؤوليتها سواء كانت قطاع (عام - خاص - مشترك)، لأن التنمية هي واجب اجتماعي ووطني يتجاوز بعدها البعد الاقتصادي، وخاصة أن الدعوات الجديدة إلى تراجع دورة الدولة من قبل أنصار الليبرالية تطبيقاً لمؤتمر واشنطن (حكومة

(33) رئاسة مجلس الوزراء - المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام 2006، صفحة 367.

(34) بول فابر، اقتصاديات المستقبل، الجزء الأول، ترجمة د. أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1994، صفحة 96.

الحد الأدنى)، فإننا نرى أن ترك الأمور للعرض والطلب سيؤدي إلى بعثرة الموارد وإلى الفوضى الاقتصادية. وخاصة في ظل ظروف بلادنا، بل يحتاج الموضوع إلى خطط سنوية واقعية لكيفية تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي، وهنا نتفق مع الدكتور رمزي زكي⁽³⁵⁾ عندما قال: (ما أسهل صياغة الأهداف والبرامج التي تتحدث عن القضاء على الفقر والبطالة وضرورة تحقيق التوظيف الكامل، بيد أنه ما أصعب تحول تلك الأهداف والبرامج إلى واقع فعلي في ظل المرحلة الراهنة التي يمر بها النظام الرأسمالي، وهي مرحلة العولمة والتراجع المستمر لدور الدولة في الحياة الاقتصادية). إن الدولة القوية اقتصادياً هي القادرة على إنجاز التنمية الشاملة وصياغة القرار الوطني.

9 - إن زيادة عدد العاملين في اقتصاد الظل وكما ذكرنا سابقاً وخاصة في الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بعدم تلاؤم هذه القوى العاملة مع متطلبات سوق العمل، ولذلك نرى من الضروري تأهيل وتدريب هذه اليد العاملة وتشجيع البحث العلمي الذي يعتبر الدعامة الأساسية لانطلاقنا لمواجهة كل التحديات (الداخلية والخارجية) ومن باب المقارنة نجد أن إسرائيل تخصص للبحث العلمي 2.4% من ناتجها بينما تخصص كل من (سورية 0.2%، ومصر 0.2%، وتونس 0.3%، والأردن 0.3%، والكويت 0.2%، والإمارات 0.6%)⁽³⁶⁾.

أي أن إسرائيل تخصص نسبة أكثر من كل هذه الدول مجتمعة، وقد بلغت حصة التعليم في موازنة 2006 مبلغ 181/ مليار ل.س، يشكل نسبة 3.6% ولقطاع التربية 31.3/ مليار ل.س يشكل 6%⁽³⁷⁾، وهنا ندعو إلى زيادة حصة التربية والتعليم، لأننا بالتعليم نطور أنفسنا وكما قال (ديورانت) مؤلف قصة الحضارة: (التعليم هو تطور اكتشافاتنا لحدود جهلنا).

هذه بعض الاقتراحات للتقليل من حجم اقتصاد الظل، الذي يحتاج إلى دراسات ميدانية موسعة، ولا أعتقد أن أي جهد فردي قادر على الإحاطة به في كل جوانبه.

حادي عشر: الخاتمة:

إن الخوض في غمار اقتصاد الظل صعب مستصعب، بسبب عدم توفر منهجية وطنية لتعريفه وعدم توفر المعلومات عن هذا القطاع، وكذلك لصعوبة المقارنة بين (من يسعى لتأمين لقمة عيشه وعيش أولاده) وبين من (يسعى ليراكم الثروات على حساب الشعب ويتحول إلى شوكة في خاصرة سورية المقاومة)، من أمثال من يدعون الآن على شاشات التلفزة الأجنبية بضرورة تخلي سورية عن منهجها المقاوم، وقد عاثوا

(35) د. رمزي زكي، كتاب الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، 1977، صفحة 504.

(36) مجلة الاقتصادية، عدد 197، تاريخ 2005/5/29.

(37) مجلة الاقتصادية، عدد 223، تاريخ 2005/12/4، صفحة 5.

فساداً في الاقتصاد السوري (الاقتصاد الإجرامي) أو (الاقتصاد غير الرسمي)، ولكن معيار التمييز عندنا بين (اقتصاد الظل) و(الاقتصاد الرسمي)، هو من مؤشرين اثنين وهما:

1 - العلنية وما يترتب عليها. 2 - المساهمة في خزينة الدولة مقابل الخدمات المقدمة. ووفقاً لهذين المؤشرين اعتبرنا أن اقتصاد الظل يضم الاثنين معاً، مع التركيز على الفروقات الجوهرية بينهما من حيث (الإجراءات - الوسائل - الأهداف .. إلخ) لكن نخشى في مرحلة ما من المراحل أن يتحول أحدهما إلى الآخر، من خلال أن الاقتصاد غير الرسمي يسخر لمصلحة فئة معينة تجني ثمار هذا العمل ويمكن أن تتحول إلى (فئة العاملين في الاقتصاد الإجرامي)، لأن الغاية عندها تبرر الوسيلة، أو من خلال عودة العاملين في (الاقتصاد الإجرامي) للعمل في مجال (الاقتصاد غير الرسمي) من خلال قدرتهم المالية. ويمكن أن يتم هذا وفق اللوحة التالية للإشارة إلى بعض خطوط التقاطع بين النوعين.

تهريب الأموال

استغلال المنصب السياسي
والاقتصادي .. إلخ

تجارة ممنوعات
مخدرات - أسلحة .. إلخ

أموال غير شرعية
(قذرة)

المرحلة الأولى (التوظيف)

أشكال أخرى
للتملك

شراء أصول
ثابتة أو غيرها
إلخ ...

كازينو
محلات قمار
إلخ ...

شركات مالية
تجارية - مصرفية
إلخ...

حسابات مفتوحة من أحد
البنوك العربية والأجنبية

المرحلة الثانية (التجميع)

شركة وهمية

المتاجرة بسلع
نظامية لكن بطرق
غير شرعية

استثمارات صناعية
غير نظامية وهمية

توظيفات عقارية
شراء أراضي

استغلال العاملين في الاقتصاد الرسمي

المرحلة الثالثة (الدمج)

د. حيان سلمان